

الدورة الـ 88 للجمعية العامة للإنتربول - سنتياغو (شيلي) (تشرين الأول/أكتوبر 2019)

السيد فيتالي بيرلونغ

رئيس لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول

السيد رئيس الإنتربول،

حضرة الأمين العام،

السيدة والسادة أعضاء اللجنة التنفيذية،

السيدات والسادة مندوبو البلدان الأعضاء،

سيداتي سادتي،

يسرني مجدداً أن أتوجه إليكم هذه السنة لأعرض عليكم حصيلة الأنشطة التي اضطلعت بها لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول، والتحديات الرئيسية التي يتعين عليها مواصلة مواجهتها، ومسارات عملها للفترة المقبلة.

شهدت لجنة الرقابة زيادة سريعة في أنشطتها وتنوعاً في المسائل التي نظرت فيها. ويعود ذلك إلى عوامل عدة، تشمل تحديداً تنامي التعاون الشرطي الدولي عبر قنوات الإنتربول، والتطورات التكنولوجية، والتعقيد المتزايد للتشريعات الوطنية والإقليمية ذات الصلة بحماية البيانات. ويؤثر ذلك في أنشطة هيئتي اللجنة، أي هيئة الإشراف والمشورة وهيئة الطلبات، ويقتضي منها أيضاً اعتماد نهج استباقي لتقييم المخاطر والتكيف بشكل مستمر.

ولأداء مهامها على أفضل نحو، تتبين اللجنة القيود والصعوبات الجديدة التي ستترك أثراً حتمياً على المنظمة وعلى أنشطة اللجنة وتحللها لكي تتمكن من مواجهتها بشكل أفضل. وهي تولي عناية خاصة لعوامل النجاح لوظائفها الثلاث المتمثلة في الإشراف وتقديم المشورة ومعاملة الطلبات.

وفي ما يتعلق بالطلبات، أي طلبات الوصول إلى منظومة الإنتربول للمعلومات، وطلبات تصحيح أو حذف البيانات المعاملة في هذه المنظومة، يتعين على اللجنة أن تحرص حرصاً شديداً على ضمان جودة وفعالية هذه العمليات كافة. وهي تتابع الملفات بشكل مستمر في مختلف مراحل معاملتها، أي منذ تلقيها إلى حين اتخاذ القرار النهائي بشأنها، وتحرص على أن تتيح الإجراءات والموارد الموضوعة في تصرفها حسن معاملة هذه الملفات ضمن المهل النظامية القصيرة المفروضة على الجميع.

لذا، عندما تستشير اللجنة مختلف الأطراف في ملف ما، تطلب منهم الرد ضمن مهل قصيرة. ولكن يمكنها بالطبع منح مهل إضافية للسماح لهم بالرد على الأسئلة التي تطرحها، ولكن بشرط أن تكون طلبات تمديد المهل مبررة، والأهم من ذلك أن تكون معقولة. وقد عاملت اللجنة في عام 2018 ما يقارب 1 600 طلب جديد.

وأود أيضاً أن أذكر بأن اللجنة تنظر في امثال الطلبات لأنظمة الإنتربول كافة وللمعايير الدولية التي تحيل إليها.

وقد تكتسي عملية إطلاع الأطراف على معلومات تتعلق بأحد الطلبات طابعاً بالغ الحساسية في إطار التعاون الشرطي الدولي تحديداً. وتقتضي هذه المعايير الدولية من اللجنة أن تلتزم بمبدأ الحضورية، وينص نظامها الأساسي على ضرورة أن تكون جميع قراراتها مبررة. لذا، يتعين عليها أن تقيّم تأثير القيود المفروضة على كشف المعلومات على مبدأ الحضورية وأخذه في الاعتبار عند وضع استنتاجاتها.

وقد عمدت اللجنة، بهدف الإبقاء على فعاليتها وملاءمتها، إلى تطوير قواعد اشتغالها لبلوغ هدفين: إضفاء الوضوح والليونة على عملية اتخاذ قراراتها بهدف منع أيّ عوائق لاشتغالها، وتعزيز استقلاليتها.

ولئن كانت اللجنة كيانا مستقلا، فهي ليست بالصماء، بل تصغي على العكس إلى الانتقادات التي توجه إليها وتأخذ في الاعتبار الاحتياجات التي يتم الإعراب عنها.

وغالبا ما أثمرت اللجنة بالغموض. وقد لاحظت أنها إذا أرادت معاملة ملفاتها على أفضل نحو، ليس من الضروري فقط أن يفهم جميع الأطراف بدقة صلاحياتها ومحدودية دورها، ولكن ينبغي أيضا أن توضع بتصرف هؤلاء الأطراف أدوات بسيطة يسهل الوصول إليها واستخدامها. لذا اتخذت اللجنة عدة مبادرات في هذا الصدد.

ونشرت في الصفحات المخصصة لها على موقع الإنترنت على الويب دليلا موجها لمقدمي الطلبات، ومقتطفات جديدة مغفلة من قراراتها يسهل الاطلاع عليها وستصبح قريبا متوفرة بلغات عمل الإنترنت الأربع. وستتيح هذه الشفافية المتزايدة لجميع الأطراف فهما أكبر لاجتهاداتها القانونية.

وواصلت اللجنة تطوير وتحديث الاستثمارات التي تُستخدم لتقديم الطلبات إليها.

وتأخذت أيضا عدة تدابير وطوّرت أدوات متنوعة بهدف تسهيل تواصلها مع المكاتب المركزية الوطنية، بالنظر إلى أن جودة معاملة الطلبات تعتمد بشكل كبير على تعاون هذه المكاتب.

وتولي اللجنة عناية خاصة لهذه العوامل التي تضمن نجاح أنشطتها والكفيلة بأن تتحول بسرعة إلى مصادر مخاطر إذا لم تجتمع أو لم تنفَّذ بالشكل الصحيح.

وتولي اللجنة أيضا عناية خاصة لمصادر مخاطر أخرى لا سيما إساءة استخدام الموارد المتوفرة، ما قد يعيق قدرتها على الاضطلاع بمهامها على النحو الواجب. وهذا هو الحال مثلا عندما يغرقها مقدم الطلب بمعلومات لا علاقة لها على الإطلاق في الظاهر بطلبه، أو عندما يطلب مكتب مركزي وطني على الدوام مهلا إضافية أو غير مبررة للرد على الأسئلة، لا سيما الأسئلة البسيطة.

وتتوخى لجنة الرقابة عموما الحذر الشديد في ما يتعلق بالمخاطر المحتملة التي يمكن أن تطال المنظمة.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أهمية العمل الذي قامت به هيئة الإشراف والمشورة، إذ إنها تنظر في مشاريع الإنترنت التي تشمل معاملة بيانات شخصية، سواء أكان الأمر يتعلق بقواعد بيانات جديدة أو بملفات تحليل جنائية أو بشراكات واتفاقات تعاون، أو أيضا بتطور الإطار القانوني للإنترنت في مجال معاملة البيانات. واستنتاجاتها ونصائحها أساسية، إذ تهدف إلى ضمان امتثال هذه المشاريع للقواعد السارية، وإلى تقديم المشورة للمنظمة في ما يتعلق بكيفية تحقيق ذلك عند الاقتضاء.

ومهمة لجنة الرقابة هذه أساسية، إذ عندما تتحقق من ضمان امتثال المشاريع للقواعد، تضطلع بمهمتها المتمثلة في منع المخاطر بتقديم شكاوى ضد المنظمة. وهي تسهم أيضا في وضع معايير الإنترنت في مجال حماية البيانات، بما يتماشى مع المعايير التي تفرضها بلدانه الأعضاء الأكثر صرامة.

سيداتي، سادتي، باسم لجنة الرقابة، أود أن أؤكد لكم أنها تولي عناية كبيرة للدعم الذي يمكن أن توفره للمنظمة، من خلال وظائفها الثلاث المتمثلة في الإشراف وتقديم المشورة ومعاملة الطلبات. وهي تحرص على ضمان الامتثال لقواعد الإنترنت التي تطبقها بدقة، مع أخذ جميع المصالح في الاعتبار. وتواصل السعي لتحقيق توازن بين مصالح الأطراف، واحتياجات التعاون الشرطي الدولي، والحقوق الأساسية للأفراد.

وشكرا على حسن إصغائكم.